

الألسنة في أفريقيا السوداء لغات أم لهجات؟

وليلاي كندو(*)

على قدر ما تقدمت الدراسات اللسانية وتطورت نظرياتها نحو تفسير الظاهرة اللغوية، ظلت بعض المفاهيم المحددة لموضوعها في ركام من الإبهام. فالظاهر أن اللغة واللهجة مفهومان ساذجان بسيطان، ولكن ما هي الحدود الفاصلة بينهما؟ وليشتد الخلط بينهما عند البعض في إجراءاتهما على الأنظمة التواصلية بإفريقيا السوداء حتى إن المرء ليتساءل: أ يوجد في اللسانيات أساس لثنائيتهما أم ما هي إلا موقف إيديولوجي متسرب إلى اللسانيات؟ وإلى أي حد يمكن مراعاتها في تصنيف مظاهر الكلام بالمنطقة المذكورة؟

ولكن مقارنة هذه الاشكاليات بتناول العلاقات بين اللغة ونظام الكتابة وبينها وبين نظام الوسم اللفظي وبينها وبين المكان وصولا إلى بيان كثرة اللغات الإفريقية وما قد يتصل بها من قبليّة.

1- علاقة اللغة بنظام الكتابة :

هذه النقطة في إطلاقها مسألة قد درست في اللسانيات منذ كانت البنيوية النظرية السائدة فيها، فالإقتصار على تحديد العلاقة بين الظاهرتين، لا يكون سوى عود على بدء. أما إذا كانت الغاية الربط بين متصور العلاقة ودلالاته المرجعية، فقد تكون في ذلك فائدة ما.

1-1 — ولعله من أقوم السبل إلى بيان العلاقة بين اللغة والكتابة مع تأكيد رسوخه في اللسانيات وقدمه فيها، تأصيله عند أبي اللسانيات الحديثة. فمما نقد به سوسير

(*) كاتب افريقي متخصص في اللغات واللهجات الافريقية.

الفيلولوجيا السائدة في عصره كونها دراسة منكبة على اللغة المكتوبة متشبثة بها إلى حد الإغفال عن اللغة الحية. ومن ذلك توصل إلى كون اللسانيات التاريخية عاجزة عن استيعاب الظاهرة اللغوية⁽¹⁾.

ولا يدل موقفه هذا على إقصاء المكتوب من موضوع الدرس اللغوي، بل يرى أن الكتابة نظام يساعد اللسانيات على تدارك ما ينفلت عن الملاحظة المباشرة من مكونات اللغة الحية، وهو ما يكون من الألسنة القديمة أو النائية عن مقام الدراسة⁽²⁾. وإذن، فالكتابة نظام شكلي تؤول به اللغة فيقيدها زمانيا لعجزه عن المحافظة على الخاصية الحيوية فيها.

وبناء على ذلك تكون خصائص كل لغة طبيعية مستقلة تمام الاستقلال عن العلاقة التي تكون بينها وبين الكتابة. فمن الخطأ الاستناد إلى منهج الكتابة للتمييز بين اللغة واللهجة، لأن الثانية ليست أقل من الأولى تضمنا للخصائص المكونة لمفهوم اللغة.

2-1 — وإذا تناولنا اللغات السودانية الإفريقية (Negro-africaines) ضمن هذا التصور، فما هي إلا لغات حية ذات قدرة كبيرة على التطور⁽³⁾ ومن السذاجة أن تعتبر لهجات لعدم استغلال جلها لنظام الكتابة قبل اتصال أهلها بالحضارة العربية الإسلامية وبالحضارة الأوروبية عن طريق الاستعمار. إنما الأرجح أن لزوم تلك اللغات حالة الاستعمال الشفوي العادي يجعلها أكثر مرونة واستجابة للخصائص الطبيعية للغة.

ولقد أكدت المصادر التاريخية أن الكتابة لم تكن ظاهرة أجنبية على وجه الإطلاق عند الأفارقة السودان. فقد وجدت عند الفاي (Vai) الذين كانوا في السواحل الليبرية كتابة مقطعية اكتشفها الغربيون خلال الفترة الاستعمارية، وأذاعوا خبرها في لندن سنة 1849 من الميلاد. إلا أنه لأمر ما لم يدم العمل بها بعد ذلك⁽⁴⁾.

(1) سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرماضي، محمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس 1985 م، ص 18.

(2) سوسير، الدروس، ص 24.

(3) Sakiliba. D.F., Revue : Présence Africaine. N° 12, 1957, p. 134.

(4) نفس المرجع، ص 135.

ويضيف الدارس أنه كان في منطقة الكامبيرون في أواخر القرن التاسع عشر سلطان عند الباميين (Bamun) وضع نظام كتابة يتألف من 166 رمزاً، ثم اختزلها مرات حتى أوجزها في ثمانين رمزا صوتيا. ويقال إنه كان يستعملها لوظيفتين إحداهما تدوين أعماله الخاصة في قضايا الدين والفلسفة والقانون، وثانيتها تعليم زوجاته النصوص الدينية من الاسلام والمسيحية من ناحية، ومراسلة النبلاء وأعوانه من ناحية ثانية. غير أنه تعرض إثر ذلك لمضايقات السلطة الاستعمارية الفرنسية حتى توفي سنة 1933 م دون أن يتوسّع نطاق استعمال رموزه الكتابية⁽⁵⁾.

ولعل أهم ما يفسّر غمور الرموز المذكورة وغيرها مما قد يكون وجد في إفريقيا السوداء، ويفسّر سرعة ضياعها، أن العلماء ورجال الفنون في المجتمعات السودانية على العموم، كانوا يحتكرون معارفهم في حلقات ضيقة، ويحدّون نطاقها دون الجمهور، أي أن النزعة السائدة كانت إلى كتمان المعرفة والعزوف عن تعميمها⁽⁶⁾.

ولا شك أن هذا مما ساعد الاستعمار الأوروبي على التحكم في شعوب المنطقة عصرئذ وعلى إجهاض المشاريع النهضة التي وضعها المثقفون المناضلون. ومن ذلك أن دعوتهم إلى تحديث اللغات الإفريقية السودانية باستغلال نظام الكتابة ظلت دعوة على ورق محبورة. فلا تزال جلّ تلك اللغات بعيدة عن الاستعمال الحداثي للغة من حيث تضافر المنطوق والمكتوب والتوظيف الرسمي والجماعي في ميدان التعليم والنشر الصحفي والأدبي والإذاعي⁽⁷⁾. وإن استمرار هذا الوضع إلى ما بعد الاستقلال دليل على عمق الصدمة الحضارية التي عاشها الأفارقة السودان وعلى عمق الجروح التي خلفتها في نفوسهم⁽⁸⁾.

وعلى هذا، فعدم استغلال الكتابة في لغة ما لا يفقدها خاصيتها اللغوية ولا يتردّى بها إلى درجة مفهومية دون اللغة وفق ما يسمى باللهجة. إذ اللغة رغم كونها نتاج تواضع جماعي، ذات خصائص داخلية (Propriétés intrinsèques) لا صلة لها بما يقوم بين مختلف المجتمعات البشرية من علاقات كالغلبة والخضوع والتقدم والتخلف... فهذه

(5) Sakiliba، نفس المرجع، ص 135.

(6) Béhanzin. L.S., Présence Africaine, N° 16, 1957, p. 72.

(7) Sakiliba، نفس المرجع، ص 138.

(8) Zerba. J.K., Présence Africaine, N° 16, 1957, p. 53-69.

علاوة على كونها معطيات خارجية (extrinsèques) يستند بعضها إلى مرجعية إيديولوجية محلية. فلا تكون أحكاما نافذة وملزمة لجميع المجتمعات إلا متى صادق عليها كل منها. وإذا كانت اللسانيات دراسة تنشُد الموضوعية العلمية فليس لها أن تكتفي بمحاكاة هذا النوع من الأحكام.

وإنما تكون منزلة الكتابة ضمن المشروع الحضاري. لكونها وسيلة من الوسائل المتاحة والممكنة تستعملها المجتمعات لمضاعفة وظائف اللغة الحضارية، مثل ما أن الحاسوب آلة معتمدة اليوم لحسن تسيير المؤسسات المختلفة، فإن لم توظفها مؤسسة ما، فقد فرطت على نفسها إمكانية ناجعة. وكذا شأن اللغة في تفريطها لنظام الكتابة.

2 - اللغات الطبيعية ونظام الوسم اللفظي :

أتكون اللغة على وجه العموم أبنية لفظية دالة أم تكون أبنية دلالية موسومة؟ هذه قضية تقابلت فيها المدرسة البنوية مع المدرسة التوليدية فكانت تلك أقرب إلى التصور الأول وكانت هذه إلى الثاني أقرب وأميل.

2-1 — على أننا إذا رجعنا إلى دروس سوسير واستنطقنا منها ما يتصل بمفهوم اللغة، وجدنا قوله بأن اللغة «نتاج اجتماعي الملكية الكلام ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليتمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة»⁽⁹⁾.

فهذا حد عام يؤلف بين الملكة الذهنية المجردة وتشكلها الوضعي وفق نظام من السمات اللفظية، ويقتضي أن تكون الدلالة مقترنة باللفظ دون أن يشترط تكافؤا بين الوجهين لا من حيث الكم ولا من حيث النوع. فقد تدلّ بنية لفظية فقيرة على بنية دلالية ثرية، كما قد تدلّ أبنية لفظية ما في لغة من اللغات على بنية دلالية فقيرة. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي لغة ما معنى من المعاني بألفاظ تختص بالتفخيم، بينما يخصص له أهل لغة طبيعية أخرى ألفاظا مرققة. فالمعتبر في حد اللغة عند سوسير إذن هو مطلق الاقتران بين الدال والمدلول. وليس فيه أي تصنيف تفاضلي باعتبار درجة حضور اللفظ أو المعنى في كل منها.

(9) سوسير، الدروس، ص 29.

وبناء على ذلك التصور، تكون المجتمعات البشرية على قدم المساواة من حيث قدرتها الطبيعية على وضع اللغة، ولا يعتبر في ذلك ما يكون لكل منها من درجة التقدم ولا يكثر بموضع كل منها في خط الزمان. وقد صرح سوسير بأن «مادة الألسنية تتكون بادئ ذي بدء من جميع مظاهر الكلام البشري سواء تعلق الأمر بكلام الشعوب المتوحشة أو الأمم المتحضرة، في العصور العتيقة أو الكلاسيكية أو في عصور الانحطاط، والمعتبر في كل عصر من هذه العصور ليس الكلام الصحيح و«الكلام الأدبي» فقط، ولكن جميع أشكال التعبير»⁽¹⁰⁾. وبهذا القول يعترض سوسير على التصورات الإيديولوجية التي كانت سائدة في عصره وهي النزعة المقتصرة على ظاهر التشكل اللفظي للغة لإطلاق أحكام معيارية تستفرغ فيها غريزة التفوق والسيطرة على الغير. وهذا مما أفضى إلى القول بثنائية اللغة واللهجة.

وإذا لم ينل موقف سوسير صدقاً في عقلية عصره، فلعل العلة المانعة انبناء تصوره على أساس المفاهيم الاعباطية التي كانت متفشية وخصوصاً ثنائية التوحش والتحضر. إذ ليس من اليسير أن يتنازل المجتمع الغالب عن امتيازاته لمجتمع مغلوب سواء أكان ذلك متحققاً أم مجرد قرار وطموح، وعليه ظل تصور سوسير مجرد همس حيال عقلية متصلبة.

2-2 — وإذا عدنا إلى مجال الدراسة اللغوية، نلاحظ أن الأولوية في اللسانيات البنيوية قد آلت إلى اللفظ على حساب المعنى حتى صدح بعضهم قائلاً: انشغل بالمعنى تنتظم الألفاظ»⁽¹¹⁾.

فكان استنكاراً لدراسة لغوية تقتصر على العناية بالأبنية اللفظية وتجعل الدلالة معطى ثانوياً وكأن اللغة إن انحزلت فإنما تنخزل في الأبنية اللفظية دون الدلالة. وقد جاء عند الشريف أن «طرد المعنى من الدراسة اللغوية ضرب من التزوير، فالمعنى لم يكن في أكثر المدارس ازواراً عنه إلا حاضراً حضور الغائب المعتبر»⁽¹²⁾. وإذن فلا يمكن طرد

(10) نفس المرجع، ص 24.

Yaguello. M., Alice au pays du langage, pour comprendre la linguistique, éd. Seuil, (11) Paris 1981, p. 14.

(12) الشريف، محمد صلاح الدين، مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية، مرقونة، كلية الآداب، منوبة، تونس 1993 م، ج I / ص 31.

المعنى في أي دراسة لغوية، وما وجد في المنهج البنيوي، لم يكن سوى اختيار منهجي للبرهنة على نظام اللغة وكيفية اشتغالها.

ولكن لا يخفى أن القول بأولوية المعنى هو كذلك ضرب من التزوير إذا لم يتقيد بكونه اختيارا ضمن مجموعة من الإمكانيات المنهجية لتناول الظاهرة اللغوية، أي أن يكون خاضعا لشروط الاختبارية ومقتضياتها، إذ أن كل طرد للفظ من اللغة انحسار لها في الدلالة المجردة والحال أنه لا توجد دلالة لغوية فحسب بل إلى جانبها أنظمة دلالية أخرى، فلا مهرب من الخط والتداخل.

أما محلّ الخطر في الدراسة المفرطة في الاحتفال باللفظ، أنها تفضي إلى تصور سكوني تنفك فيه اللغة عن كونها نظاما دلاليا حيا يحظى فيه كل فعل لغوي بحركية بنيوية⁽¹³⁾.

ويتفاعل فيه اللفظ مع المعنى، وإذن تتحول اللغة فتكون بمثابة المكتوب منها حيث تضعف الجدلية القائمة بين خاصيتي الثبوت والتغير. وهذا لا ينسجم مع كون اللغة ظاهرة طبيعية متطورة. وكذلك يترتب على ذلك الضرب من الشكنة قيام معيارية لفظية يدعي أصحابها أنها الممثلة لأساس اللغة، والحال أن تلك المعيارية ليست سوى قطعة من الظاهرة الأصلية المتطورة، فلا تقوى على تمثيلها برمتها. وكل عمل من هذا القبيل ما هو إلا تقنية من التقنيات التي تغيّر مواضيعها⁽¹⁴⁾.

إذا أرادت النظرية اللغوية أن تكون وفيّة لخصائص موضوعها، فعليها أن تقدّم حلا ناجعا لقضية العلاقة بين اللغة واللهجة. ففي رأينا أن التمادي في حشر اللغات الإفريقية السودانية نتيجة حتمية لعدم إحلال الدلالة المنزلة التي لها ضمن خصائص الظاهرة اللغوية، وعند الشريف أنه على الدراسة اللغوية أن تتوجه نحو تجريد الأبنية اللغوية من تعجيمها. فبذلك تضحل الفروق الفاصلة بين اللغات المختلفة وتفصل بين اللغة الأم واللغة البننت⁽¹⁵⁾.

Culioli. A., Revue : Communications, N° 20, 1973, p. 83. (13)

Milner. J.C., introduction à une science du langage, éd. Seuil, Paris 1991, p. 34. (14)

(15) الشريف، محمد صلاح الدين، مفهوم الشرط وجوابه، ج I / ص 26.

ورغم أن النظرية المتوقعة بهذا المنهج تبدو نظرية منحازة للدلالة على حساب اللفظ كما تقدم من مآل المدرسة البنوية، فإن هذا المنهج يبدو الأقرب إلى فهم حقيقة الظاهرة اللغوية. فإذا سلمنا بأن مختلف اللغات الطبيعية (langues) تشكيلات محلية لخصوصية جامعة (langage) أي قدرة الإنسان الطبيعية على الكلام، فلا شك أن الدلالة مطلقاً هي الأقرب إلى طبيعة تلك الملكة اللغوية (Compétance langagière) وخصوصاً أن لها علاقة متينة بالعالم الخارجي بواسطة مفهوم الإحالة (Référence) أما الأبنية اللفظية الحاصلة بالتعجيم فسواء أكانت اعتباطية حسب مذهب سوسير أم مبررة، فإنها عبارة عن معطيات عرضية مركبة على جوهر ثابت متحرك في أن.

وتتجلى نجاعة المنهج الذي اقترحه الشريف في مستويين، أولهما قدرة المنهج على توحيد اللغات المنتهية إلى فصيلة واحدة أو عائلة مشتركة، بحيث يجعل التغييرات الشكلية المكونة «لللهجة» عبارة عن تطور إيجابي للغة في مستوى اللفظ. والثاني قدرته على تقريب مختلف اللغات، مما يجعل مشروع النمو الكوني أمراً أيسر. وإلى ذلك، فإن عبارتي اللغة الأم واللغة البنت الواردتين عند الشريف، تدلان على رؤية موضوعية إلى اللغة وتبينان أن ثنائية اللغة واللهجة ضمن العائلة اللغوية الواحدة ما هي إلا موقف سلبي من تطور اللغة.

وفي ضوء هذا التصور الإيجابي لمختلف أشكال اللغة ولمختلف مراحل تطورها، تكون اللغات الإفريقية السودانية لغات بالمعنى الحقيقي لا بالمعنى المجازي الشائع خاصة عند غير الأفارقة السودان من المجتمعات البشرية.

3- العلاقة بين اللغة والمكان :

لقد نزل سوسير هذا المبحث ضمن ما سماه بالألسنية الخارجية أو الألسنية الجغرافية⁽¹⁶⁾. وهذا مجال مختلف عن مجال اللسانيات الداخلية البنوية. ورغم ذلك، فإنه قد بدا مقراً بوجود ثنائية اللغة واللهجة ولا ندري أيكون من جراء التأثير بالإيديولوجيا الثقافية في عصره أم كل ذلك داخل في نظريته اللسانية.

(16) سوسير، الدروس، ص 285.

3-1 — يقرّ سوسير من ناحية أخرى بصعوبة التمييز بين اللغة واللهجة ويرى أنه كثيرا ما يطلق الدارسون «اسم لغة على لهجة من اللهجات لأن أصحابها قد أنتجوا فيها أدبا كما هو الشأن بالنسبة إلى البرتغالية والهولندية»⁽¹⁷⁾.

وهنا تخرج المسألة من ميدان النظرية اللغوية إلى مجال الأدب، وإذا المقابلة قد صارت بين لغة أدبية وأخرى يفترض أنها خالية من الخاصية الأدبية لمجرد أن أهلها لم ينتجوا بها أدبا مكتوبا، وهذا يرتدّ بنا إلى ما تقدم في الفقرة الأولى. على أن تقييد اللغة بالإنتاج الأدبي مطلقا هو في الحقيقة شرط شكلي لا نرى له تأثيرا فعليا في ماهية اللغة، إذ ليس كل إنتاج في الأدب متوفر على شروط الأدبية، كما أنه إذا قلنا بدخول وظائف اللغة في تحديد مفهومها، فمن الجائز أن نعتبر كل لغة لهجة باعتبار الوظائف المحتملة في الأطوار المقبلة من تطورها.

ولتعديل المزالق السابقة، يضيف سوسير أنه «ليتعذر علينا أن نقيم حدودا فاصلة بين لغات تنتمي إلى فصيلة واحدة كما تعذر علينا القيام بذلك وبنفس الدرجة بالنسبة إلى اللهجات. فأهمية المساحة الترابية لا دخل لها في هذا السياق، وكما يستحيل أن نقول بالضبط أين ينتهي مجال الألمانية العليا وأين يبدأ مجال الألمانية السفلى، فكذلك يستحيل علينا أن نرسم خطا فاصلا بين الألمانية والهولندية أو بين الفرنسية والإيطالية، صحيح أنه توجد في الأطراف القصوى من هذا البلد ومن ذاك نقاط يمكن أن نقول بشأنها دونما تردد «هنا تسود اللغة الفرنسية وهنا تسود الإيطالية» ولكننا بمجرد أن ندخل المناطق الوسطى نلاحظ انطماس ذلك التمييز (...) إن معالم الحدود الفاصلة بين اللغة واللغة وكذلك بين اللهجة واللهجة لتنطمس في نقط الانتقال من هذه اللغة إلى تلك. وكما أن اللهجات ليست من مساحة اللغة الجمالية سوى أقسام فرعية اعتبارية فكذلك الشأن بالنسبة إلى الحد الذي يعتقد الناس أنه يفصل بين لغتين من اللغات وإنما هو حد بالتواضع»⁽¹⁸⁾.

ويتبين من هذا النص أنه مثلا كانت اللغة ظاهرة طبيعية متطورة فكانت مستمدة عبر الزمان حسب سلسلة من التغيرات والانزياحات. تكون أيضا معتمدة عبر المكان وفق

(17) نفس المرجع، ص 303.

(18) سوسير، الدروس، ص 303-304.

سلسلة خطية من التحوّلات. وغالبا ما يكون محلّ التغيير مستوى الأبنية اللفظية كما تقدم بيانه. وإنّ فلولاً الحدود الاعتبارية القائمة بين الدول لما وجدت اللهجات في الأطراف ولكانت هي كذلك في موضعها سائدة سيادة اللغة في محلها. بحيث يكون كل في مركز أينما وجد. ولقد صرح سوسير بالمرجعية الحقيقية الفاصلة بين اللغة واللهجة ألا وهي التواضع، ويعني به الإرادة الجماعية التي تتخذ في أغلب الحالات صيغة سياسية تصل أحيانا إلى استعمال الآلات الحربية الهدامة. فلولاً التقسيمات الجغرافية لكانت مجموعة الهندوأوروبية لغة ممتدة زمانيا ومكانيا. وبسعي الدول الأوروبية إلى تحقيق وحدتها على مختلف الأصعدة، فإنها قد تصير يوما «دولة» متعددة الأجناس واللغات.

2-3 — وتلك هي الحال الطاغية في دول إفريقيا السوداء، فالدولة في هذه القارة كثيرا ما تكون متعددة الأجناس، والمجتمعات الإثنية (ethniques) التي تضمها بلغاتها وثقافتها وأقاليمها الخاصة وتاريخها ومعارفها واقتصادها، ما هي إلا أمم تماما كالأكراد والتشيكيين والعرب والأكرايين وليست «قبائل» كما يدعي علماء الإثنية العاملين للإستعمار⁽¹⁹⁾.

ويضيف صو في السياق نفسه أن المجتمعات الإفريقية متعددة اللغات، وأنه يوجد تناقض صارخ في مواقف بعض الدارسين إزاء الدول المتعددة الأجناس فهم يجمعون على أن الاتحاد السوفياتي سابقا ويوغسلافيا وسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية دول متعددة الأجناس ولا يخطر لأي عالم أو دارس أن يطلق عليها عبارة «القبيلة» ولا أن يصف بـ «القبيلة» مختلف أشكال الصراع التي تنشب بينها، بينما يسوغ لعلماء الإناسة والاجتماع وغيرهم أن يطلقوا العبارتين على حالة الدول الإفريقية⁽²⁰⁾.

وهذا منهم موقف إيديولوجي صريح لا علاقة له بواقع المجتمعات الإفريقية. فالبمبارا (Bambaras) والهوسا (Haoussas) لموسى (Mossà) وغيرهم، أمم متميزة رغم بساطة الأوضاع المادية التي فيها يعيشون⁽²¹⁾.

(19) انظر Saw. A.I. Langues et politiques de langue en Afrique noire : Expérience de l'UNESCO, éd. Nuvia/UNESCO, Paris 1977, p. 12-13.

(20) نفس المرجع.

(21) نفس المرجع.

وإذا جارينا الثقافة السائدة ورمنا تنزيل مفهوم القبيلة في الأمم الإفريقية السوداء، فإنه لا يمكن أن ينطبق على النماذج المذكورة، فهي أمم، بل يكون فيما تضمه كل أمة من تفرعات داخلية وكذا شأن اللهجة، فالبمبارا والموسي لا يستعملون لهجات بالمعنى الشائع بل يتواصلون باللغة لغة بمبارا ولغة موسي. وإن قلنا بمفهوم اللهجة، فاللهجات في هاتين الأمتين ظاهرة واضحة سنتعرض لها لاحقاً.

ومما تقدم، تتبين قلة إنصاف الدارسين للقارة السمراء ولأهلها وخاصة أن الدراسة اللغوية قد أوهمت أحياناً بموجب توظيفها لعبارة اللغة واللهجة أنه يوجد للثانية سند علمي. والحقيقة حسب ملنار (Milner) أن الفرق بين المفهومين ذو مرجعية سوسiolوجية وليس له محلّ واضح في اللسانيات⁽²²⁾. واعتقادنا أنه لا محل له إطلاقاً في اللسانيات، لاستقلال مفهوم اللغة عن علاقات التبعية التي تقوم بين الشرائح الاجتماعية من ناحية وبين مختلف المجتمعات من ناحية ثانية.

4- كثرة اللغات الإفريقية وتنوعها:

تعتبر شعوب إفريقيا السوداء عائلة كبرى من الأمم. وهناك إجماع عام على التنوع الغريب للغات الحية المتواجدة فيها. ويذكر ساكيليبا (Sakiliba) أن القارة الأروبية كانت أيلة إلى هذا التعدّد اللغوي لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على توحيد لغاتها وعاداتها⁽²³⁾. فما هو عدد اللغات الإفريقية السودانية؟ وكيف توزعت على القارة؟

4-1 — لقد لاحظ ألكسندر (Alexandre) منذ الستينات أن أول إشكال يعترض الدارس للغات الإفريقية هو تحديد عددها. ولذلك افترض كتابه مقراً بجهله ومعتزفاً بعجزه عن الإجابة عما يتعلق بعدد اللغات الإفريقية. بل إنه يضيف أنه لا يوجد لغويّ جادّ يجرؤ على تقديم عدد مضبوط لها⁽²⁴⁾.

فليس من الغلوّ أن نقول بأن معرفة الغرب باللغات الإفريقية السودانية كانت لا تزال في تلك الفترة التاريخية بسيطة وسطحية وذلك لعدم قيام عملية إحصاء دقيق لتلك

Milner. J.C., introduction, p. 47. (22)

Sakiliba. D.F., Présence. A., N 12, 1957, p. 130. (23)

Alexandre. P., introduction to langages and langage in Africa, 1972, p. 1. (24)

اللغات⁽²⁵⁾. وقد جاء عند ألكسندر أن أسباب الصعوبة في ضبط عدد اللغات الإفريقية السودانية صنفان أساسيان صنف نظري وآخر إجرائي. أما الأول فهو عدم توفر إجماع واضح بين علماء اللسانيات على المقاييس المميزة بين اللغة واللهجة وعلى تطبيق المقاييس على مختلف اللغات الموجودة في إفريقيا، فكان كل يضع لنفسه مقاييس خاصة يحدد قائمتها أو يقلصها حسب ما تمليه عليه تصوراته. وأما الصنف الإجرائي فهو بساطة الأعمال التي أنجزت من قبل حول اللغات الإفريقية فقد كانت أعمال مبتدئين بحيث كانت المعلومات التي تضمها عامة في بعض الأحيان⁽²⁶⁾. وبيان ذلك أن بعضا من الرّحّالين ورجال التبشير والجيش، قد أبدوا عناية بالظواهر اللغوية في البلدان التي كانوا يمرّون بها، فنتجت عن ذلك دراسات ممتدة بين سنتي 1880 و 1920 من الميلاد. على أنها كانت دراسات جزئية متشتتة وكان يطغى عليها فضول المبتدئ أكثر من صرامة التحليل التي تقتضيها الدراسة اللغوية⁽²⁷⁾.

وهكذا كانت اللغات الإفريقية نقطة تقاطع بين إشكاليات نظرية تتمثل في غياب العدّة (Dispositif) الواضحة، وإشكاليات إجرائية تعزى إلى كون الناهضين بعملية استقراء اللغات الإفريقية جاهلين لما كانوا يصفون، ولم يجد هؤلاء الأجانب مخطوطات محلية يستعينون بها في دراساتهم، ومردّد ذلك إلى ما تقدم بيانه من قلة استعمال الأفارقة السودان لنظام الكتابة.

4-2 — وقد قدر ساكيليبا اللغات المتواجدة في المنطقة الممتدة من إفريقيا الغربية حتى الكاميرون بما نيّف عن 350 لغة⁽²⁸⁾.

أما الدارس الفرنسي ألكسندر، فقد قدرها بما يتراوح بين 200 و 1200 لغة ووجد هذا العدد كثيرا جدا بالنسبة إلى عدد السكان في القارة وقتئذ وهو الذي لم يكن يتجاوز مائتي مليون نسمة. وأضاف الدارس أنه إذا استثنينا منطقة البحر الأبيض المتوسط أو شمال إفريقيا، وهي التي كانت تضم في تقديره حوالي أربعين مليون نسمة مع وجود تجانس لغوي عام (العربية والبربرية). وكذلك إذا استثنينا أثيوبيا والصومال حيث وجد

(25) Sakiliba. D.F., 1957, p. 130-128.

(26) Alexandre. P., 1972, p. 1.

(27) Sakiliba. D.F., 1957, p. 127-128.

(28) نفس المرجع، ص 130.

حوالي عشرين مليون نسمة ولغات تنتمي إلى العائلة الأفروآسيوية أو الحامية السامية (Hamito-Samitic) المتعلقة بالعربية والبربرية، فإن سائر المناطق الإفريقية لا تضم سوى 150 مليون نسمة تستعمل حوالي 750 لغة⁽²⁹⁾. والأرجح عند ألكسندر أن عدد اللغات الإفريقية هو نحو 800 لغة⁽³⁰⁾.

ورغم ما أظهره كل من ساكيلييا وألكسندر من احتراز في تقدير اللغات الإفريقية نتيجة للأسباب المتقدم بيانها فإنهما لم يترددا في اعتبار أنظمة التواصل في إفريقيا السوداء لغات طبيعية كسائر اللغات البشرية مهما كانت نسبة المتكلمين بها وكان حظهم من التقدم والرقى الحضاري، وتلك خطوة كبيرة نحو مقارنة اللغات الإفريقية السودانية ضمن رؤية واقعية أبعد عن الاسقاطات الإيديولوجية والأحكام المسبقة وأقرب إذن إلى الموضوعية العلمية. وذلك أن ساكيلييا ابن القارة وألكسندر من اللسانين الذين تخصصوا في دراسة الحضارات الإفريقية السودانية. وهذا ما جعلهما يتجاوزان الآراء الأسطورية المتفشية عند عملاء الاستعمار من علماء الإناسة والإثنية على وجه الخصوص.

3-4 — فكيف تواجدت مئات اللغات في القارة الإفريقية؟ ولماذا انفردت المجتمعات السودانية بهذه الغزارة اللغوية؟

هو سهل جدا أن نردّ هذه الكثرة إلى ظواهر عامة يُوسم بها الأفارقة السودان، فهم المزوَّجُون والممعنون في الإكثار من الولادات بينما تنمو سائر المجتمعات نمو الاقتصاد، وهم المتخلفون وغيرهم المتحضرون والمتقدمون وهلمّ جراً، وإذن تكون لغاتهم من جنس الخصوصيات العامة التي وسمهم بها غيرهم. وهذا إلى كونه تعلقة سهلة هو عبارة عن نزعات عنصرية متسترة ويائسة كثيرا يعوض أصحابها مركبات النقص المتجذرة فيهم بتخيل أنموذج من الفساد ليعلقوه على السودان الذين طال صمتهم حتى ظنّ أنهم خُرسٌ.

وإذن ليس المقام مقام الردّ على هذه الأحكام المسبقة، بل لا داعي إلى تكلف الإجابة عنها. إنما المقام البحث عن تفسير لتعدد اللغات يراعي أدنى شروط الموضوعية العلمية.

(29) Alexandre. P., 1972, p. 2.

(30) نفس المرجع.

وقد جاء عند ألكسندر، في هذا المنحى، أنه توجد عوامل تاريخية واجتماعية وراء انتشار اللغات في إفريقيا وفي غيرها من القارات، إلا أنها أكثر ارتباطاً بالعوامل المناخية في إفريقيا منها في سائر القارات⁽³¹⁾. ففي مناطق السفانا من القارة حيث يسهل التواصل والعيش، نجد لغات تستقطب مجموعة كبيرة من السكان، وقد نشأت فيها قبل الاستعمار الأوروبي ممالك عظمت، بينما نجد تشتت اللغات في المناطق الجبلية وفي الغابات الكثيفة حيث يقل التواصل ويكثر انتشار السكان ضمن تجمعات صغيرة، كما أن بعضاً من الأقليات قد التجأت إلى تلك المناطق بعد هزيمة ما أو اضطهاد من عدو ما. ولقلة التواصل بين مختلف التجمعات تعذر تكون مجتمع لغوي كبير منها⁽³²⁾.

ولكن تلك جزئيات محروم من الاستفادة بها جيل اليوم من المجتمعات السودانية وكذلك الأجيال المقبلة ما لم تقم «معجزة» أو ما لم يقف السودان أنفسهم وقفة جادة لمساءلة تاريخهم بما ملكت أيديهم. فالمعلومات المتحصلة اليوم هي المثبتة عموماً بأن القارة السمراء كانت تعيش تحولات اجتماعية وسياسية وحركات توسعية داخلية، وأن بعض جهاتها كانت معرضة لظاهرة الاسترقاق والمطاردة الدائمة. ومن نتائج تلك الأوضاع مضاعفة اللغات وتشتت الأجناس. وإننا نعتقد أن النهوض بدراسات مقارنة بين مختلف اللغات الإفريقية السودانية على غرار ما استقام بين اللغات الهندية الأوروبية، من شأنه أن يكشف بعضاً من العلاقات بينها من ناحية وأن يسهم في رسم خريطة أوضح لحركة الشعوب الإفريقية قبل اتصالها بالحضارتين العربية الإسلامية والغربية الاستعمارية من ناحية ثانية:

5- قبائل إفريقيا ولهجاتها :

لقد تبين من الفقرات الماضية أن إطلاق مفهومي القبلية واللهجة على الظواهر الماثلة في إفريقيا السوداء هو من قبيل الأحكام المسبقة، وأنه كثيراً ما يصدر عن دارسين يستخدمون علومهم لأغراض نفعية خاصة. وذكرنا عرضاً أن البحث عن القبائل واللهجات الإفريقية السودانية ينبغي أن يتنزل في مستوى دون الأجناس رغم كثرتها ودون اللغات وهي المتنوعة ورغم أن بعضها يضيق عن مئات من المستعملين. فلا تكفي هذه المعطيات مبرراً لإتيان ضرب من الإسقاط العفوي. فلننظر الآن في نماذج من «القبائل» واللهجات في إفريقيا.

(31) Alexandre. P., 1972, p. 3.

(32) نفس المرجع.

5-1 — لقد أورد ألكسندر في كتابه مثالا عن انعدام الإجماع في المقاييس المحددة لما بين اللغة واللهجة من فاصل وما ينجرّ عن ذلك الغياب من اختلاف وأعماق مما نقدم من التفسير أن الأقليات المضطهدة أتت المناطق الجبلية والغابات الكثيفة من اتجاهين اتجاه شمالي غربي وآخر شمالي شرقي.

أما الاتجاه الأول، فكان نتيجة لتوسّع الممالك العظمى التي قامت بسواحل المحيط الأطلسي، فاضطرت الأقليات المهزومة من الأمم المجاورة إلى الاحتماء بتلك المناطق الآمنة.

وأما الاتجاه الثاني، فقد اتبعته أقليات أخرى هروبا من المستعبدین من الأقوام الغالبة، وهكذا تواجدت أقليات من موردين مختلفين في تلك المناطق، واستقلت مع طول الزمان مجموعات لغوية متميزة بعد أن كانت فروعاً عن لغات أصبح من العسير اكتشافها.

ومن اللغات الواسعة النطاق نجد السواحلية المتواجدة في جزر القمر وتانزانيا وكينيا وأوغندا وكونغو وحتى في الصومال وزمبيا، ومنها بغرب إفريقيا اللغة الماندية (Mand- ing) المنتشرة في جل الدول المستقلة كمالي وغينيا وغامبيا وكوت ديفوار (Côte d'Ivoire) وبوركينا فاسو وغيرها. ومنها اللغة الفولفلدية المنتشرة من إفريقيا الغربية حتى الكامبيرون ومنها أيضا الهاوسا المتواجدة بالنيجر ونيجيريا، وكذلك موري (Môre) المستعملة حاليا في كل من بوركينا فاسو وغانا وكوت ديفوار وتوغو⁽³³⁾.

ومن لغات المناطق الداخلية لغات لا يتجاوز نطاق استعمالها بعض القرى نحو لغة Kaaloy ولا يستعملها إلا قلة لا تزيد على مائتي نسمة في الكامبيرون.

ولو كانت الكتابة أو غيرها من وسائل التأريخ راسخة في الحضارات الإفريقية لتوفرت مصادر دقيقة تتعمق أكثر في تفسير كيفية انتشار اللغات الإفريقية وفي إحصاء اللغات الإفريقية. وكان متعلق المثال بلغة من لغات إفريقيا الغربية المنتشرة، وهي الماندي أو المانغو. ذلك أن Where Delafosse يعتبرها اللغة ثم يفرعها إلى لهجات مثل البامبالا في مالي، وجولا في بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالنكي (Malinké) في غينيا كوناكري والماندي في غامبيا وغينيا بيساؤو. فلئن استقلت هذه اللهجات حسب تصور ديلافوس

(33) Sakiliba. D.F., Présence Africaine, N° 12, 1957, p. 130.

في دول مختلفة، فإن توفر التفاهم بها بين مختلف المجتمعات دليل على وحدتها واجتماعها على الأصل الماندي ولا دخل للحدود الجغرافية في ذلك. وكثيرا ما تقتصر أوجه الاختلاف بين ما يعتبره ديلافوس لهجات على بعض التغييرات في مستوى التنغيم والنطق على وجه العموم، وعلى عكس هذا التصنيف يعتبر Westermann أن اللهجات عند ديلافوس هي لغات مستقلة لحصرها في عشر. فالتركيز عند ويسترمان على عمق التغييرات اللفظية الحاصلة بين فروع الأصل الماندي ولا شك أن للمكان دورا في هذا التصنيف، وخاصة إذا كان في الاعتبار تأثر تلك الفروع المستقلة في بلدان مختلفة باللغات المجاورة واقتراضها منها بعض الكلمات (An introduction, ص 1) (34).

ولو قسنا حال الماندي بفروعها على اللغة الفرنسية في علاقتها بالإيطالية وخصوصا من حيث استقلالهما في دولتين مستقلتين مع وجود إرادة اجتماعية للحكم الذاتي، لكان الميل إلى تصنيف ويسترمان. أما إذا قلنا بأن التقسيم الاستعماري هو الذي فرق بين عناصر الأمة الواحدة ففرقت بدون إرادة واعية ووجدت نزعة إلى الوحدة السياسية بين الأقليات، فالأقرب إلى الصواب مذهب ديلافوس. والإشكال المطروح في مذهب أننا بإزاء لغة أم هي نفسها عبارة عن لهجة من اللهجات التسع المتولدة منها، بحيث أنها تكون لغة ولهجة في آن، وهذا موقف لا يخلو من تناقض، فإما أن تكون الماندنغ لغة وإما أن تكون لهجة. والأرجح عندنا أن نعتبرها لغة ممتدة على الزمان والمكان فاسترسلت وفق حلقات متعاقبة وضعت لكل حلقة منها تسمية خاصة نحو البامبارا ومالنكي وجولا (Dioula). فإذا راعينا ما بين كل حلقة والبنية الدلالية المجردة التي نسيرها وراعينا كذلك البنية اللفظية الأساسية التي تحافظ عليها، فهي لا تكون إلا لغة قطعة من لغة أم.

ولا يمكن أن يقابل القول بوجود لهجات ماندية اعتبار ما يمثلها من المجتمعات قبائل إلا على وجه الاستهزاء. ولا نرى داعيا إلى تكلف المقارنة بين اللغة الماندية وحلقاتها من جهة واللغة العربية من حيث ما يكتسبها من خصائص شكلية محلية في مختلف الدول العربية، وكذلك ما يتعلق بشعب كل دولة منها من حيث كونه شعبا أو قبيلة عربية من جهة ثانية.

Alexandre. P., 1972, p. 1. (34)

5-2 — وإذا التمسنا مثالا آخر، قلنا إن بوركينا فاسو دولة يتواجد فيها حوالي ستين جنسا، ولكل جنس منها لغته الخاصة. على أن هناك ثلاث لغات تستقطب أغلبية السكان هي موري وجولا وفولفولدي (fulfuldé). ولا مجال في هذا المستوى للحديث عن مفهوم القبيلة ولا عن مفهوم اللهجة. فهي لغات لا تنتمي إلى عائلة واحدة. فأين يمكن أن ننزل المفهومين في بنية المجتمع البوركينابي (Burkinabé)؟

إذا اتخذنا الجنس الموسي (Mösse) نلاحظ أنه مجتمع لغوي ذو انقسامات داخلية عادة ما تتبلور في مستوى الألقاب نحو ويدراوغو (Ouédraogo) وشوادغو (Swadogo) وغامسونري (Gamsonré) وبلييم (Belleme). فالأولان لقبان ينتمي أصلهما إلى فئة النساجين والباقيان أهلها من فئة الحدادين والنجارين. وإلى جانب هاتين الفئتين توجد فئات أخرى تشغل بحرفة من الحرف المكونة للحياة الاقتصادية في المجتمع الموسي. وفي هذا المستوى بالذات يمكن القول بوجود قبائل موسية. وإنما نحتز في إطلاق تسمية القبيلة على ما وراء الألقاب من مجموعات لعلتين: أولاهما أن أصل الألقاب ليس مشتقا من الفئة الاجتماعية ولا من الحرفة بل الألقاب ذات أبعاد رمزية ودلالات تاريخية. وثانية العلتين أن اتخاذ اللقب ظاهرة عامة مشتركة بين جميع المجتمعات البشرية، فإذا صح أن اللقب في إفريقيا السوداء ينطبق على مفهوم القبيلة، فلا بد أن ينطبق في غير إفريقيا أيضا على القبيلة. وبعبارة أخرى، إذا كان كل انقسام داخلي لامة ما أو لجنس من الأجناس مكونا لقبائل، فالقبيلة ظاهرة منطبقة على جميع المجتمعات البشرية ولا تشذ بها إفريقيا السوداء في العصر الراهن.

إننا نعتقد أن القبيلة أو القبلية عبارة تهجينية (péjorative) يُنعت بها جنس واحد تتناحر فئاته لعدم وجود قانون عام يحقق العدل بينها وتلتزم به كل فئة. فإذا كان لكل فئة ناموسها وغاب قانون عام ينظم النواميس الفرعية، كانت الحروب ثارا ودفاعا عن الشرف وغير ذلك. وعكس هذا شأن المجتمع الموسي فمختلف فئاته ليست وليدة انشقاق وإنما هي تنظيم اجتماعي اقتصادي. وهناك تعايش سلمي بينها إلى حد أن عناصر الفئات المختلفة تتمازج في نطاق ما يسمى بـ (parenté à plaisanterie) بل إن ظاهرة التمازج تتجاوز الجنس الموسي، فهي توجد بين جميع الأجناس المكونة لبوركينا فاسو، وهذا ما يحقق الوحدة القومية رغم ظاهر التنوع اللغوي والعريقي، وأغلب الظن أن ما نشهده اليوم في بعض البلدان الإفريقية من حروب أهلية، هو نتيجة لمؤامرات سياسية إن لم تكن بفعل

أياد أجنبية فهي سوء استغلال بعض الزعماء السياسيين لواقع الجهل بالأنظمة السياسية المستوردة لتحقيق مصالحهم الضيقة.

الخاتمة :

لقد سعيننا في هذا العمل إلى تقديم اللغات الإفريقية السودانية من خلال المفاهيم اللسانية حتى يزداد التناقض القائم في الثقافة اللغوية انكشافا. ويمكن أن نخلص بالاستنتاجات التالية :

1 — لا يوجد فرق كبير بين خصائص اللغة الطبيعية والوظائف الحضارية التي تستخدم لها. فاللغات الإفريقية السودانية لغات ولا دخل للكتابة في لغويتها. واعتبار اللغة غير المكتوبة لهجة هو سوء فهم لخصائص اللغة وجوهرها.

2 — في مستوى من التجريد النظري لا يوجد فرق بين اللغة واللهجة إذ يمكن القول بأن ما يسميه الناس لغة هي عبارة عن لهجة أم وما يعتبرونه لهجة ما هي إلا لهجة بنت. فالعبارتان تفيدان دلالة مرجعية واحدة ممتدة على الزمان والمكان.

3 — على اللسانيات أن تجد حلا يمكنها من دراسة اللغة مع المحافظة على حيويتها وخاصيتها التطورية، أو على الأقل، عليها أن تسلم بكون موضوعها مادة متحولة متطورة، وإلا فإنها تسير نحو إفراغ اللغات من أهم خصائصها الطبيعية لتعوض عجزها عن ملاحظة تلك الخصائص. وهذا يرتد بها إلى شأن الفيلولوجيا.

4 — للأحكام المسبقة قوة لا تكثرث بنتائج الدراسة اللغوية، بل تمضي قدما في الرَجّ باللغات الإفريقية السودانية في صفّ اللهجات بالمعنى السلبي الشائع. كما أن أصحاب الإيديولوجيا المحقّرة للسودان يسعون إلى الإقناع بكون الشعوب الإفريقية السودانية قبائل، والحال أنها أجناس متميزة رغم ضيق المساحة الجغرافية التي تضم كثرتها.

5 — ولعل أهم ما يساعد على تفشي الأحكام المسبقة عن إفريقيا السوداء والإسقاطات الغالطة غلبة الصمت عند أبنائها. فلا بد أن يُفصح الأفارقة السودان ليزودوا من جهلهم بما يبني عليه استدلالاته.

قائمة المراجع

أ- العربية :

- 1) سوسير (فردينان)، دروس في الالسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس — تونس، 1985 م.
- 2) الشريف (محمد صلاح الدين)، مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الابنية النحوية والدلالية، مرقونة، كلية الآداب منوبة، تونس 1993 م.

ب- الأجنبية :

- 3) Alexandre (P), An introduction to langages and langage in Africa, Trans. F.A Leary, ed Heinmann E.B. London, Ibadan, Nairobi, 1972.
- 4) Béhanzin (L.s), Responsabilités des noirs d'Afrique en fait de culture scientifique, Revue Présence Africaine, N 16 , !Oct-Nov, Paris, 1957.
- 5) Culioki (A), Sur quelques contradictions en linguistique Revue Communications, N° 20, Paris 1973.
- 6) Milner (J-L) Introduction à une science du langage éd Seuil, Paris 1991.
- 7) Sakiliba (D-f), Présent et Futur des langages Africaines, Revue Présence Africaine, N° 12, fév-Mars, Paris 1957.
- 8) Saw (A.I), Langues et politiques de langue en Afrique noire : l'expérience de l'Unesco, éd. Nubia/Unesco, Paris 1977.
- 9) Yaguello (M), Alice au pays du langage, pour comprendre la linguistique, éd. Seuil, Paris 1981.
- 10) Zerbo (J.K), Histoire et conscience nègre, Revue Présence Africaine, N° 16, Oct-Nov., Paris 1957.